مشهد العلاقات الخارجية: تآكل شرعية إسرائيل وبداية تحوّلها لدولة منبوذة

مهند مصطفى

تحت المجهر

■ الحرب على غزة تهدد علاقات إسرائيل الخارجية وتزايد مخاوف العزلة ■ إدارة بايدن تميز بين دعمها الكامل لإسرائيل وانتقادها لنتنياهو وحكومته ■ إسرائيل أمام ثلاث قضايا في المحاكم الدولية ■ القضية الفلسطينية في قلب المنازعة السياسية في الولايات المتحدة والانتفاضة الطلابية تحمل مؤشرات عن تغيرات في خندق الدول الغربية الداعمة لإسرائيل.

متضامنون يسيرون خلف لافتة «غزة.. أوقفوا الإبادة الجماعية» خلال مسيرة تضامن مع فلسطين في الذكرى السادسة والسبعين للنكبة، وذلك في باريس، يوم ١٨ أيار ٢٠٢٤. (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

مس هجوم ٧ أكتوبر صورة إسرائيل الإقليمية والدولية التي بنتها على مدار عقود، إذ تشهد مكانتها تراجعاً مستمراً يثير مخاوفها من الاتجاه نحو عزلة تدفع إلى نزع شرعيتها .

على الرغم من أن هجوم ٧ أكتوبر أعاد الدفء لعلاقات إسرائيل الخارجية التي كانت تشهد توتراً كبيراً بسبب تشكيل حكومة اليمين الخالص وخطة الإصلاح القضائي فإن الحرب على غزة تدفع نحو توتيرها من جديد.

الدعم الأميركي الإستراتيجي لإسرائيل مستمر، لكن هناك توتراً متصاعداً مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول برنامج «اليوم التالي» وكيفية إدارته الحربَ ومخاوف إسرائيلية من أن يدفع التوتر إلى مسّ نوعي في التحالف مع الولايات المتحدة.

إسرائيل أمام المحاكم الدولية: إصدار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبات للدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة لإصدار أوامر قبض ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت بتهم ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. ومخاوف في إسرائيل من آثار القرار الإستراتيجية عليها.

الحرب على غزة تدفع إلى عولمة القضية الفلسطينية. انتفاضة الجامعات وامتدادها من الولايات المتحدة نحو أوروبا والعالم تواجَه بسعي إسرائيلي حثيث لدمغها بـ «معاداة السامية» لكن استمرار الاحتجاجات يؤشر إلى فشلها في ذلك.

مدخل

شكّل هجوم ٧ أكتوبر وحرب الإبادة على غزة جوهر تفاعلات إسرائيل على صعيد علاقاتها الخارجية، حيث أدخل إسرائيل في مرحلة جديدة قد تتكشّف آثارها على المدى البعيد. من ناحية، لم تعد الرواية الإسرائيلية وعملية «الهسبراه» قادرة على مواجهة التحولات المتسارعة في الرأي العام العالمي بسبب حجم التدمير والبطش والتجويع الذي يمارس في غزة. من ناحية أخرى، تواجه إسرائيل تهديداً جدياً بالملاحقة القضائية لأول مرة، حيث تواجه تهمة الإبادة في محكمة العدل الدولية، وتهماً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وقد شهدت الأخيرة تطوراً نوعياً بعد طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان في ٢٠ أيار ٢٠٢٤ من الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة إصدارَ أوامر قبض ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالنت بتهم ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة.[١]

ومما لا شك فيه أن هذا التطور الذي اعتُبر في إسرائيل بمثابة «هزة أرضية» يصَّنف كحدث تاريخي وستكون له ارتدادات كبيرة على مكانة إسرائيل وشرعيتها وعلى علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والتعاون العلمي معها، وغيرها من المجالات التي ستتضح معالمها على المديين القريب والمتوسط.

وعلى الرغم من أن تداعيات الحرب على غزة ما زالت في طور التشكّل بسبب استمراريتها، فيُمكن القول إنها ألحقت إلى الآن ضرراً بصورة إسرائيل ومسّت مكانتها دولياً، ويأتي ذلك على الرغم من أن إسرائيل خرجت للحرب محاطة بطوق حماية غربي صلب وواسع، إلا أن هذا الدعم المطلق بدأ يتراجع تدريجياً مع تكشف حجم التدمير، وبالتزامن مع اتساع رقعة الاحتجاج الشعبي الغربي وتصاعده بعد انتفاضة طلبة الجامعات التي تؤشر أيضاً لتحولات نوعية في الرأي العام العالمي .

يتابع هذا الفصل مشهد علاقات إسرائيل الخارجية في ظل تداعيات هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة. يتضمن الفصل إضافة إلى المدخل ستة أقسام. يتناول القسم الأول علاقات إسرائيل الدولية عشية هجوم ٧ أكتوبر، والتوتر الذي شابها في ظل تشكيل حكومة أقصى اليمين وإعلان خطة «الإصلاح القضائي». القسم الثاني يستعرض تداعيات هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة على علاقات إسرائيل الدولية، ويشمل هذا القسم ثلاثة أجزاء، الجزء الأول والأوسع يستعرض علاقات إسرائيل والولايات المتحدة ومستجداته، الجزء الثاني يتابع العلاقات مع أوروبا ويتوقف عند التباينات بين الدول المختلفة، ويعرج الجزء الثالث باختصار على العلاقات مع الصين وروسيا. أما القسم الثالث فيتابع مستجدات العلاقات مع إفريقيا وأميركا اللاتينية وتراجعها المستمر في ظل الحرب على غزة. القسم الرابع يستعرض علاقات إسرائيل الإقليمية التي تشمل العلاقات مع مصر والأردن ودول الخليج ومتغيرات العلاقة مع إيران بعد هجوم ١٤–١٥ نيسان الإيراني الذي جاء رداً على استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق وتداعياته. القسم الخامس

يرصد علاقات إسرائيل مع المؤسسات الدولية. أما القسم الأخير فيتابع انتفاضة الطلاب في الجامعات الغربية وتأثير ذلك على إسرائيل.

أولاً: علاقات إسرائيل الخارجية عشية ٧ أكتوبر

انطلق بنيامين نتنياهو في وضع أهداف حكومته السادسة من تصوره إمكانيةَ تجاوز المسألة الفلسطينية ووضع لحكومته مهمة تحقيق هدفين إستراتيجيين على مستوى العلاقات الخارجية: الأول هو تطبيع العلاقات مع السعودية، ومع دول عربية أخرى، والثاني، محاولة تعزيز مكانة إسرائيل على المستوى الدولي. كان الرهان الأساسي لنتنياهو هو تعميق الحضور الإسرائيلي في المنطقة، في مواجهة الانتقاد الدولي والداخلي لحكومته، وكان التطبيع مع السعودية ومشروع الممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند، الخليج العربي، إسرائيل وأوروبا، (IMEC: India-Middle East Europe Economic Corridor) هما السبيل لتعميق الحضور والتأثير الإسرائيليين في المنطقة، أي منطقة غرب آسيا. اعتبرت إسرائيل الممر الاقتصادي فرصة تاريخية، فهو رافعة للنمو الاقتصادي، ويغير قواعد اللعبة الجيو-سياسية في المنطقة، ويصب في تعميق اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط على المدى البعيد.[٢]

بيد أن تشكيل حكومة «اليمين الخالص» والمباشرة بالإعلان عن خطة «الإصلاح القضائي» دفع إلى توتر علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأضرّ بقدرة نتنياهو على تحقيق أهدافه الخارجية؛ واعتبرت قراءات عدة أن تصرفات حكومة نتنياهو تعرض علاقات إسرائيل مع واشنطن وأمنها على المدى الطويل للخطر؛ ولخص تامير هايمان (Tamir Hayman) من معهد الأمن القومي «أن أي ضرر يلحق بالعلاقات الأميركية سيؤثر بشكل مباشر على إدارة إسرائيل للجبهات الأخرى».[٣] وعلى المنوال نفسه حذر تقييم صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية من «الآثار الكارثية» بعيدة المدى لخطة «الإصلاح القضائي» على مكانة إسرائيل الدولية؛ وأشار إلى تراجع مكانة إسرائيل الدولية منذ تشكيل الحكومة اليمينية. اعتبرت القراءات الإسرائيلية أن خطة «الإصلاح القضائي» تقوض «النظام الديمقراطي الليبرالي»؛ وتمس بالتالي بنسيج القيم «المشتركة» بين إسرائيل والدول الغربية، وأثارت الصراعات الداخلية حول خطة «الإصلاح القضائي» والتصريحات العلنية لوزراء الحكومة عن مشاريعهم لضم الأراضي من جانب واحد انتقادات دولية واسعة، وأثار ذلك بحسب تقرير الخارجية مخاوف بين دول الخليج بشأن حقيقة استقرار إسرائيل وجدوى مواصلة عملية التطبيع معها.[٤] على الرغم

انطلق بنيامين نتنياهو في وضع أهداف حكومته السادسة بناء على تصوره إمكانية تجاوز المسألة الفلسطينية ووضع لحكومته مهمة تحقيق هدفين إستراتيجيين على مستوى العلاقات الخارجية. الأول هو تطبيع العلاقات مع السعودية، ومع دول عربية أخرى، والثاني، محاولة تعزيز مكانة إسرائيل على المستوى الدولي، من أجل تعميق تهميش القضية الفلسطينية.

من هذه النتائج، رفض وزير الخارجية إيلي كوهين (كان يقف على رأس الوزارة التي نشرت التقرير) استنتاجات التقرير، مدعياً أنها لا تعكس إجماع الوزارة.

ثانياً: علاقات إسرائيل الدولية بعد ٧ أكتوبر

٢.١ احتضان غربي واسع يتراجع تدريجياً

جاء هجوم ٧ أكتوبر ليعلّق، مؤقتاً، تراجع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة؛ ويضع جانباً تداعيات تشكيل حكومة اليمين المتطرف؛ وأقامت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ودول غربية أخرى طوق حماية دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً لإسرائيل وتم تبني الرواية الإسرائيلية للأحداث من قبل الولايات المتحدة وتكرارها من دون أي تدقيق، بما في ذلك تأطير الهجوم ضمن لغة «مناهضة السامية» و «كراهية اليهود» واعتبار حماس نسخة من «داعش».[٥]

أبدت الدول الغربية المركزية تفهمها الكامل لإعلان إسرائيل أنها في حالة حرب وأبدت تأييدها الكامل لـ «حقها في الدفاع عن نفسها»؛ وتوالت في الأيام والأسابيع الأولى التي تلت ٧ أكتوبر زيارات رؤساء وزعماء دول غربية، وكلهم منحوا إسرائيل الضوء الأخضر لشن الحرب على القطاع.

إلا أن هذا الالتفاف السريع والطوق الحامي حول إسرائيل بدأ يتراخى تدريجياً مع اتضاح حجم التدمير الذي تقوم به في غزة والتصاعد في الاحتجاجات الشعبية المطالبة بوقف إطلاق النار؛ ومثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة، وتزايد الخوف من انتشار المجاعة.

انعكس هذا التراخي في إعادة نظم علاقات الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأساسية على أساس التمييز بين دعم إسرائيل والموقف من بنيامين نتنياهو ووزراء حكومته من أقصى اليمين، وتجسّد في انتقاد الكيفية التي يقوم بها بإدارة الحرب والمفاوضات حول صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار، بما يعيد التوتر السياسي الدبلوماسي للمستوى الذي ساد ما قبل ٧ أكتوبر.

٢.٢ علاقات إسرائيل والولايات المتحدة من التماثل الى التوتر المضبوط

كان الموقف الأميركي هو الأهم في دعم إسرائيل، فقد عبّرت الإدارة الأميركية بشكل عملي وواضح عن دعمها المطلق الإستراتيجي لإسرائيل وانخرطت فعلياً في المشاركة في الحرب ليس فقط عبر الإمداد العسكري؛ بل أيضاً من خلال المشاركة في جلسات «مجلس الحرب»، والدعم الدبلوماسي، وتحذير أعداء إسرائيل وعلى رأسهم إيران من استغلال الحرب من أجل فتح جبهة جديدة،[٦] (للمزيد أنظر/ي فصل المشهد الأمني- العسكري). وجاءت زيارة الرئيس جو بايدن في ١٨ تشرين الثاني خلال الحرب للتأكيد على جديّة الموقف الأميركي، وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس أميركي إسرائيل وهي في حالة

حرب، وكان من اللافت أيضاً دعوته إسرائيل إلى عدم تكرار أخطاء الولايات المتحدة بعد هجوم ١١ أيلول قائلًا: «أحذر من هذا في حين يعتمل فيكم كل هذا الغضب، لا تدعوه يسيطر عليكم.. كنا غاضبين بعد أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة، لكننا حين كنا نسعى للانتصاف وحصلنا عليه، ارتكبنا أخطاء أيضاً»،[٧] وعبّر بذلك أيضاً عن قلق من أن تؤدي ردة فعل إسرائيل إلى عواقب عكسية، وهو ما سيعود لتكراره بعد بضعة شهور حين ستنتقل إدارته من الدعم المطلق إلى لعب دور مركب أكثر و «أبوي» يقوم على الفصل بين دعم إسرائيل ونقد إدارة حكومة نتنياهو للحرب واعتبارها مُضرّة لإسرائيل، الأمر الذي وصل ذروته بإعلان بايدن تعليق شحنة أسلحة كانت الولايات المتحدة سترسلها لإسرائيل، وهذا موقف غير مسبوق منذ تهديد آيزنهاور لبن غوريون في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، وهو ما ساهم في الضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء حينها. وقد أشار أبراهام بن تسفي (Abraham Ben-Zvi) أستاذ الدراسات الأميركية في جامعة حيفا، إلى أن زيارة بايدن جاءت لعدم ثقته بقدرة القيادة الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، على إدارة المعركة بعد الإخفاق الكبير في ٧ أكتوبر، لذلك جاء في محاولة منه لإعادة التوازن للمؤسسة السياسية والعسكرية.[٨]

رافقت الولايات المتحدة من خلال جولات مستمرة لوزير خارجيتها أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن وغيرهم من المسؤولين عملية إدارة الحرب، ومنحت إسرائيل مظلة دبلوماسية دولية من خلال استعمال حق النقض (الفيتو) مرات عدة على مقترحات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية غير مسبوقة، وكأن إسرائيل في مواجهة دولة منظمة وقوية، وطلب بايدن من الكونغرس تخصيص ميزانية تُقدّر بنحو ١٤,٣ مليار دولار كمساعدات لإسرائيل (منها نحو ١٠,٦ على شكل مساعدات عسكرية) والتي بدأت تصل لإسرائيل من خلال قافلة جوية متواصلة.[٩] وقد أقرّ الكونغرس الأميركي المساعدات لإسرائيل بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل في نيسان بمبلغ يصل إلى ٢٦ مليار دولار، هذا فضلاً عن الاستشارة العسكرية، والمعلومات الاستخباراتية وغيرها (للمزيد عن الدعم أنظر/ي الفصل الأمني–العسكري).

اعتبرت الولايات المتحدة أن هجمات ٧ أكتوبر عرقلت مشروعها لترتيب العلاقات في المنطقة والذي هدف إلى خلق حالة من الاستقرار والسعي لتقليص وجودها في الشرق الأوسط والتفرّغ لقضايا تعتبرها إستراتيجية كالحرب الروسية على أوكرانيا، وإعادة التموضع في مقابل تصاعد قوة الصين. وشمل مشروعها: مسار التطبيع بين إسرائيل والسعودية، مساعي التوصل لتسوية حدودية بين إسرائيل ولبنان، بناء ممر اقتصادي يربط الهند وأوروبا يمر عبر دول الخليج وإسرائيل.

وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لأهداف الحرب الإسرائيلية المتمثلة أساساً في القضاء على حكم حركة حماس في القطاع، واستعادة المحتجزين الإسرائيليين، والدعم غير المسبوق الذي قدّمته لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً، فإن الخلافات مع نتنياهو حول كيفية إدارة الحرب، ومقارباتها لـ «اليوم

التالي» والضغط الداخلي من جانب التيار التقدّمي في الحزب الديمقراطي وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، والمخاوف من أن يتسبب الدعم المطلق لإسرائيل بالمسّ بفرص بايدن بالفوز في الانتخابات الرئاسية الوشيكة، دفع باتجاه تصاعد حدّة وزخم الانتقادات الموجّهة لنتنياهو وأقطاب حكومته اليمينية، وانعكس ذلك في التسريبات التي انتشرت حول اعتبار بايدن نتنياهو عقبة في التوصل لاتفاق التهدئة، وفي استضافة غانتس في الولايات المتحدة، وفي الضغط الذي مارسه من أجل زيادة المساعدات الإنسانية لمناطق شمال غزة وفتح معبر كرم أبو سالم، ومن ثم توقيع بايدن أمراً تنفيذياً يفرض بموجبه عقوبات على أربعة مستوطنين إسرائيليين بسبب العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية،[10] والتلويح بفرض عقوبات على كتيبة «نتساح يهودا» في الجيش الإسرائيلي (قبل أن تتراجع عن ذلك لاحقًا)،[11] والإعلان عن أن اقامة دولة فلسطينية وحده يوفر الأمن لإسرائيل، والامتناع عن استخدام حق النقض الفيتو لقرار مجلس الأمن الذي دعا لوقف إطلاق النار.[12] وصلت هذه التوترات ذروتها مع تعليق الإدارة الأميركية إرسال شحنة من السلاح لإسرائيل. هذه التباينات بدأت تتضح أكثر وأكثر مع مرور الأشهر وتتخذ شكل توتر متصاعد. في الجدول أدناه توضيح لنقاط التوافق والاختلاف.

اعتبرت الولايات المتحدة أن هجمات ٧ أكتوبر أدت إلى عرقلة مشروعها لترتيب العلاقات في منطقة الشرق الأوسط الهادف لخلق حالة من الاستقرار والسعي لتقليص وجودها فيها والتفرغ لقضايا تعتبرها إستراتيجية كالحرب الروسية على أوكرانيا وإعادة التموضع في مقابل تصاعد قوة الصين.

محاور التحالف الإستراتيجي	الدعم العسكري	أرسلت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ شحنة أسلحة إلى إسرائيل خلال الحرب بما في ذلك عمليات نقل كبيرة للقنابل والطائرات المقاتلة. وفي بعض الحالات، تجاوزت إدارة بايدن الكونغرس أثناء تعجيلها نقل الأسلحة الى إسرائيل.
	المشاركة العسكرية والاستخباراتية في الحرب	وضعت الولايات المتحدة قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي (المسؤولة عن الشرق الأوسط) في خدمة إسرائيل، كما برز أثناء التصدي للهجوم الإيراني، والزيارات الدائمة لقائد المنطقة الوسطى لإسرائيل، والتعاون الاستخباراتي في تبادل المعلومات، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لرئيس الاستخبارات الأميركية (CIA) في جولات التفاوض.
	التحالف الإستراتيجي والدعم المطلق لهوية إسرائيل الصهيونية	أعلن بايدن بأنه صهيوني رغم أنه ليس يهودياً، مما يشير إلى أن الحلف الإستراتيجي بين البلدين يطغى على أي خلافات «تكتيكية» حول القضية الفلسطينية، ممارسات إسرائيل الحربية، أو الدعم الأميركي لإسرائيل.

نقاط الخلاف	اليوم التالي للحرب	تنتقد الولايات المتحدة إسرائيل لعدم وضع خطة عملية وواضحة لليوم التالي للحرب تشمل إعادة السلطة الفلسطينية «المتجددة»، الأمر الذي ترفضه إسرائيل، ويشوب الغموض موقفها السياسي لشكل القطاع بعد الحرب.
	المساعدات الإنسانية للقطاع	ترى الولايات المتحدة أن على إسرائيل أن تراعي عدم استهداف المدنيين، والسماح بدخول مساعدات إنسانية وفق شروط مخففة، وهو ما تتملص منه إسرائيل التي تعتبر أن الحصار قد يكون جزءاً من حربها على القطاع.
	الدعم العسكري في وقت الحرب	تطلب الولايات المتحدة إقراراً مكتوباً من إسرائيل بأنها لن تستخدم الأسلحة الأميركية بشكل يخل بالقانون الدولي والإنساني.
	مخاوف من تداعيات الدعم الإستراتيجي	ترى الولايات المتحدة أن دعمها المطلق لإسرائيل قد يؤول، في نهاية المطاف، إلى عزلة الدولتين دولياً، وتحويل الولايات المتحدة إلى شريك (أو موافق) على جرائم الحرب الإسرائيلية. في هذا السياق، بدت تصرفات الولايات المتحدة في مجلس الأمن متناقضة: من جهة، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، ومن جهة ثانية سمحت في آذار ٢٠٢٤ بتمرير قرار وقف إطلاق نار بدون استخدام الفيتو.

الجدول (٢): خارطة مواقف إدارة بايدن من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في الأشهر السبع الأولى من الحرب

كان من أسباب التوتر أن إسرائيل لم تقدم تصوراً واضحاً عن خططها لـ «اليوم التالي» للحرب، كما رفضت الرؤية الأميركية التي تريد تسليم الحكم في غزة في «اليوم التالي» لـ «سلطة فلسطينية متجددة». تراهن إسرائيل على حلول سياسية تضمن لها السيطرة الأمنية في قطاع غزة على المدى البعيد مع غياب حكم فلسطيني، سواء من خلال السلطة الفلسطينية، أو أي طرف قريب منها، أو من الفصائل الفلسطينية السياسية، وتقوم بطرح معادلات تبدو منفصلة عن الواقع ولا تملك فرصاً للتطبيق، كطرح حكم من خلال العشائر مرة أو قوة عربية من دول «السلام» مرة أخرى. علاوةً على ذلك، في حين ترى إسرائيل أن تحقيق أهداف الحرب يكون من خلال المقاربة العسكرية بالأساس، فإن الولايات المتحدة ترى أن مساراً سياسياً– دبلوماسياً ببعدَيه الإقليمي والدولي كفيل بتحقيق أهداف الحرب، بعد استيفاء العمليات العسكرية أقصى ما يُمكن فعله.

للتلخيص، يُمكن أن نشير إلى أن هجمات ٧ أكتوبر والحرب على غزة أوضحت عدداً من التحديات، وأبرزت متغيرات جديدة يمكن أن تكون لها تداعيات مهمة على مستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية على النحو التالي:

ظهرت إسرائيل دولة هشة بدون الولايات المتحدة، فلم تعتمد الإدارة الأميركية على متخذي القرارات في إسرائيل لا في الجانب السياسي ولا العسكري، وانعكس هذا في انخراطها بشكل حثيث وغير مسبوق في التخطيط للحرب والسعي لوضع أفقها السياسي.

١. زعزع هجوم ٧ أكتوبر والحرب التدميرية على غزة وتعثّرها صورة إسرائيل ومكانتها باعتبارها حليفاً قوياً لا يُهزم في نظر الإدارة الأميركية. في هذا الصدد يقول الدكتور يوآف فرومر (Yoav Fromer) رئيس مركز الدراسات الأميركية في جامعة تل أبيب، أن الولايات المتحدة انطلقت في علاقتها مع إسرائيل من فرضية كونها حليفاً قوياً في المنطقة، قادرة أن تتدبّر أمورها وَحدها، وأنها تحتاج دعم الولايات المتحدة، لتكتشف أنها حليف لا يحتاج فقط الدعم بل الدفاع عنه بشكل مباشر، وهو ما فعلته الولايات المتحدة بإرسال حاملة الطائرات والجنود للمنطقة في أعقاب هجوم ٧ أكتوبر، وثم من خلال الدفاع عنها أمام الهجوم الإيراني لاحقاً، وهذا على المدى البعيد، برأي فرومر، قد يحول إسرائيل إلى عبء على الولايات المتحدة.[١٣]

٢. يقلص الدعم الأميركي والاعتماد الإسرائيلي عليه من قدرة إسرائيل على اتخاذ قرارات سياسية مستقلة، ويقضم من إمكانياتها للمناورة. وبحسب القراءات، فإن الولايات المتحدة قد تطلب ثمناً سياسياً من إسرائيل في الموضوع الفلسطيني، خاصة إذا فاز بايدن بفترة رئاسية جديدة. وقد صرّح بايدن أن الوضع القائم بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن يعود لما كان عليه قبل ٧ أكتوبر، وأن الهدف سيكون الذهاب إلى حل الدولتين.[١٤]

٣. عودة الولايات المتحدة بشكل مثابر أكثر ومباشر للمنطقة بعد سعيها لتقليص وجودها، فالخارطة الإقليمية التي حاولت رسمها، والتي تتمركز في بناء تحالف إقليمي تكون إسرائيل رُكناً فيه أصبح مرشّحاً للتراجع بعد أن تبين للدول الإقليمية أن إسرائيل لا تُغني عن الولايات المتحدة وأنها عرُضة للهجوم، وردعها ليس مؤثراً، وهذا الأمر سيعيد التفكير في دور الولايات المتحدة في المنطقة، وهشاشة التحالفات الإقليمية مع إسرائيل كعامل لاستقرار المنطقة.

٤. ظهور إسرائيل كتابعة بشكل كامل للولايات المتحدة في أمنها، وفي مكانتها الدولية والدبلوماسية، وقد تجلى ظهور إسرائيل دولة هشة في عدم اعتماد الإدارة الأميركية على متخذي القرارات في إسرائيل لا في الجانب السياسي ولا العسكري، وانخراطها بشكل حثيث وغير مسبوق في التخطيط للحرب والسعي لوضع أفق سياسي لها، ومحاولة إنقاذ إسرائيل من نفسها إلى جانب إنقاذها من أعدائها.

٢.٣ علاقات إسرائيل وأوروبا في ظل الحرب على غزة

حدّدت الحرب على غزة التباينات والاختلافات بين الدول الأوروبية تجاه إسرائيل والفلسطينيين وانعكست في وجود كتلتين:

- كتلة مؤيدة بشكل قوي لإسرائيل تحت شعار «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» وفي مقدمتها بريطانيا وألمانيا وفرنسا التي يشابه موقفها موقف الولايات المتحدة، وتمثل هذا الموقف في مشاركة فرنسا الولايات المتحدة في إرسال حاملة طائرات للبحر المتوسط لردع حزب الله وإيران، وقطع المساعدات عن وكالة الغوث، ودعوة الرئيس الفرنسي ماكرون لبناء تحالف دولي ضد حماس، بما يشبه التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». ومع ذلك كانت هنالك دول أوروبية طالبت بوقف الحرب، ورفضت تجميد الدعم لوكالة غوث اللاجئين، مثل النرويج، وطالبت بحل شامل للقضية الفلسطينية.
- تغيرت مواقف الدول المؤيدة تدريجياً مع تكشّف حجم الدمار المهول الذي ألحقته إسرائيل بغزة والمدنيين، وتصاعد الغضب الشعبي الداخلي، حيث بدأت تتراجع في التعبير عن الدعم المطلق لتنتقل إلى المطالبة بوقف إطلاق النار، ثم اتخذت دول مثل بريطانيا وفرنسا خطوات عقابية ضد المستوطنين في الضفة الغربية الذين يمارسون العنف والترهيب ضد المواطنين الفلسطينيين. كما أعادت هذه الدول بما في ذلك ألمانيا تمويل مؤسسة الأونروا بعد تكشّف كذب الرواية الإسرائيلية حولها بعد التحقيق الذي قامت به لجان خاصة في الأمم المتحدة.[١٥]

> **تأثر موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع بين إسرائيل وغزة بشكل كبير بالمواقف المتباينة للدول الأعضاء فيه، وتدريجياً، تبنى الاتحاد الأوروبي موقفا أكثر انتقاداً ضد إسرائيل. واتهم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي إسرائيل بتعمد تجويع غزة.**

- كتلة ناقدة لإسرائيل: تشمل مجموعة من الدول التي عبرت عن مواقف نقد علنية شديدة لإسرائيل وما تسببت به حربها من خراب في غزة. تشمل هذه الدول إسبانيا وسلوفينيا وإيرلندا وبلجيكا والنرويج، وقد أعلنت بعض هذه الدول عن نيتها الاعتراف بدولة فلسطين خلال هذا العام (إسبانيا ومالطا وسلوفينيا).[١٦] وأعاد صندوق الثروة السيادية النرويجي النظر في الاستثمارات في الشركات الإسرائيلية، وعلقت دول عدة إمدادات المعدات العسكرية لإسرائيل.
- **انعكست التباينات بين الدول الأوروبية أيضاً على شكلِ تباينات في مواقف الاتحاد الأوربي**، وأثر ذلك على موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب على غزة بشكل كبير. فهناك الدول التي أبدت مواقف داعمة لإسرائيل كألمانيا وفرنسا وتلك المعارضة بشدة مثل إسبانيا وإيرلندا.

	قضية تمويل الأونروا والاتحاد الأوروبي	

في البداية، أعلن الاتحاد الأوروبي ربط تمويله للأونروا بنتائج التحقيق في مزاعم تورط بعض موظفي الأونروا في الهجوم الذي قادته حماس على إسرائيل. ومع ذلك، في ١ آذار ٢٠٢٤، أعاد الاتحاد الأوروبي تمويله للأونروا وزاده، ووضع حزمة تمويل بقيمة ٢٧٥ مليون يورو، بما في ذلك ٨٢ مليون يورو لعام ٢٠٢٤، و١٢٥ مليون يورو من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، و٦٨ مليون يورو من خلال الشركاء الدوليين. كما وافق الاتحاد الأوروبي على مراجعة الحسابات من قبل خبراء خارجيين معينين من قبل الاتحاد الأوروبي لضمان الشفافية. ومن المهم الإشارة إلى التباينات في مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من قضية الاستمرار في تمويل الأونروا خلال الحرب الحالية:

دول استمرت في دعم الأونروا: إسبانيا والبرتغال وإيرلندا وفرنسا والدنمارك وبلجيكا وإيرلندا.

الدول التي علقت الدعم: ألمانيا والسويد وهولندا وإيطاليا والنمسا وفنلندا ورومانيا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا

الجدول (٣): إضاءة على موقف الاتحاد الأوروبي ودوله من الاستمرار في تمويل عمل الأونروا بعد ٧ أكتوبر

كما أشرنا أعلاه، تدريجياً ومع تكشف حجم الدمار في غزة ، تبنّى الاتحاد الأوروبي موقفاً أكثر انتقاداً ضدّ إسرائيل وبرز في انتقاده جوزيف بوريل ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية الذي اتهم إسرائيل بتعمد تجويع غزة،[١٧] ووضعت إدارة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي وثيقة سياسية لإنهاء الحرب وعرضتها على وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي دون إشراك إسرائيل – بحيث ستكون هناك تداعيات على العلاقة مع إسرائيل في حالة رفضها– وبدلاً من ذلك تم إشراك الولايات المتحدة ودول إقليمية رئيسة، بهدف الوصول إلى حل الدولتين.[١٨] وعلى الرغم من الشكوك حول قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض هذه الخطة أو وضع اللمسات الأخيرة عليها، فإنها تشير إلى تحول في وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد رفض إسرائيل السماح للسلطة الفلسطينية بالعودة إلى غزة. هذا الرفض، الذي عززته تصريحات نتنياهو، دفع الاتحاد الأوروبي إلى استنتاج أن إسرائيل تعرقل أي حل سياسي وتديم العنف. وفي اجتماع عقد في آذار في بروكسل، دعا الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء الحرب، وطالب المجتمع المدني الأوروبي بوقف استثمارات البحث والتطوير في إسرائيل.[١٩]

موقف الشعوب الأوروبية من الحرب على قطاع غزة

يكشف استطلاع رأي أجرته مؤسسة YouGov في كانون الأول ٢٠٢٣ عن تحولات دقيقة في الرأي العام في سبع دول في أوروبا الغربية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبرزت ألمانيا كأكثر الدول تأييداً لإسرائيل حيث تعاطفت نسبة ٢٩٪ مع إسرائيل مقابل ١٢٪ مع الفلسطينيين. في المقابل، كانت إسبانيا الأكثر تأييداً للفلسطينيين، حيث فضل ٢٧٪ الفلسطينيين على ١٩٪ لإسرائيل، واعتبر ٥٩٪ من الإسبان الهجمات الإسرائيلية على غزة غير مبررة. وأشار استطلاع للرأي أجراه معهد «فورسا» إلى انخفاض في الدعم الألماني للأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة الذي سجل في البداية نسبة ٤٥٪. (انظر/ي الهامش رقم ١٦)

الجدول (٤): إضاءة على موقف الشعوب الأوروبية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في الأشهر الأولى للحرب

٢.٤ العلاقات الإسرائيلية- الروسية والصينية

أدخلت الحرب العلاقات الإسرائيلية مع روسيا مرحلة جديدة من التوتر، وذلك لتقاطعها مع الحرب في أوكرانيا والدعم الأميركي لها، وانعكس ذلك بدعم روسيا الموقف الفلسطيني في ما يتعلّق بالسياق الذي اندلعت فيه الأحداث، فقد اعتبر بوتين أن الأحداث هي نتيجة المستوطنات، وامتناع إسرائيل عن حل المسألة الفلسطينية، والحصار المفروض على غزة، الذي شبهه بحصار مدينة لينينغراد خلال الحرب العالمية الثانية، التي ارتكب فيها الجيش النازي جرائم حرب، وتعتبر في التاريخ الروسي من أسوأ جرائم النازيين.[٢٠] يحمل هذا التصاعد في التوتر آثاراً ممكنة على حرية عمل إسرائيل عسكرياً في سورية، وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن روسيا عزّزت من تحالفها بعد ٧ أكتوبر مع إيران في إطار مساعي تعزيز محور مناهض للولايات المتحدة والدول الغربية.

من ناحية أخرى، لم تشهد العلاقات الإسرائيلية– الصينية تحولات أو تغيرات ملحوظة. في استطلاع أجراه معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب في نيسان ٢٠٢٤، اعتبر ٥٤٪ من المستطلعة آراؤهم أن الصين دولة غير صديقة أو معادية لإسرائيل، فيما اعتبرت أقلية (١٥٪ فقط) أنها دولة صديقة أو حليفة لإسرائيل ارتباطاً بموقفها من هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة.[٢١]

ثالثا: إسرائيل تعود لنقطة الصفر في علاقاتها الخارجية مع أفريقيا وأميركا اللاتينية

على مدار العقد الماضي، استثمرت إسرائيل جهوداً دبلوماسية كبيرة لتوسيع نفوذها في أفريقيا. ومع ذلك، فإن الحرب الأخيرة على غزة قوضت هذه الجهود. كان لافتاً قيام جنوب أفريقيا برفع دعوى قضائية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية متهمة إياها بممارسة الإبادة. هذه الخطوة مهمة بشكل خاص بالنظر إلى تاريخ جنوب أفريقيا مع الفصل العنصري وباعتبارها أصبحت تتصدر تمثيل دول الجنوب، مما يجعلها سلطة أخلاقية على الساحة الدولية ويتحدّى رواية إسرائيل بشأن سياساتها في غزة.

وأعلنت جنوب أفريقيا أنها تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل بسبب قيامها بجرائم حرب في غزة، مما دفع إسرائيل إلى استدعاء سفيرها. وقال الرئيس سيريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa) إن جنوب أفريقيا لجأت إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في تصرفات إسرائيل، مشبهاً غزة بمعسكر اعتقال نازي.

لا تزال المشاعر المناهضة للاستعمار، وإن كانت أقل حدّة مما كانت عليه في الماضي، تؤثر على وجهات النظر الأفريقية، وقد تدفع الحرب في غزة دولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أو خفضها. وعلى العكس من ذلك، أدت علاقات إسرائيل الراسخة مع بعض الدول الأفريقية إلى انقسام في الآراء، فقد دعمت بعض الدول، التي تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل بشكل إستراتيجي الحرب ضد حماس.[٢٢]

كان هذا الاختلاف واضحاً في تصويت مجلس الأمن الدولي على اقتراح روسي لوقف الحرب على غزة، حيث أيدت الغابون وموزمبيق القرار وامتنعت غانا عن التصويت.[٢٣]

وأصدر رئيس الاتحاد الأفريقي، موسى فكي، بياناً شدّد على ضرورة العودة إلى المفاوضات لتنفيذ حل الدولتين جاء فيه: «أود أن أذكّر بأن إنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، لا سيما حق دولة مستقلة ذات سيادة، هو السبب الرئيس للتوتر الإسرائيلي الفلسطيني الدائم».[٢٤]

أما في أميركا اللاتينية فقد بدا واضحاً أن دولاً اتخذت مواقف معارضة بشدة لإسرائيل، حيث قطعت بوليفيا وكولومبيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وخفضت دول أخرى، مثل هندوراس والبرازيل، علاقاتها، حيث اتهم الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا إسرائيل بارتكاب الإبادة الجماعية، وقارن أفعالها في غزة بالفظائع التي ارتكبها هتلر.[٢٥] وبالمثل، وصف الرئيس الكولومبي الصراع في غزة بأنه «كارثة يهودية»، وسحب سفير بلاده من تل أبيب. كما رفعت نيكاراغوا دعوى قضائية ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية بدعوى مساعدتها إسرائيل في الحرب على غزة.

رابعاً: العلاقات الإسرائيلية الإقليمية في ظل الحرب

٤.١ علاقة إسرائيل مع مصر

اعتبرت مصر منذ بداية الحرب أن تهجير سكان قطاع غزة يشكل تهديداً للأمن القومي المصري، وقد وقفت مصر بشدة ضد مشاريع التهجير التي طرحتها إسرائيل مع بداية الحرب، ولا شك أن هذا الموقف من مسألة تهجير سكان القطاع أحبط حتى الآن المشاريع الإسرائيلية السياسية وحتى العسكرية التي ارتبطت مع فكرة التهجير، إذ هدّدت مصر ضمناً أن التهجير سوف يؤدي إلى تعليق معاهدة السلام مع إسرائيل. كما أبدت مصر حساسية من مخطّط نتنياهو الذي أعلن عنه في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ لاحتلال الجانب الفلسطيني من الحدود مع مصر (محور فيلادلفيا)، وقد دخلت العلاقة في مسار توتر في أعقاب شنّ عملية عسكرية على الجانب الشرقي لرفح والسيطرة العسكرية على معبر رفح، إذ أعربت مصر في أعقاب ذلك عن نيتها الانضمام لدعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية.

من جهة تحاول إسرائيل أن لا تصل العلاقات مع مصر إلى توتر غير قابل للإصلاح يمس باتفاقيات السلام ، ومن جهة أخرى تقوم بعمليات عسكرية تثير التوتر وآخرها احتلال معبر رفح ورفع العلم الإسرائيلي عليه وثم مطالبة مصر بفتح المعبر تحت الشرط الجديد وهو ما رفضته الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك تُشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن لمصر دور حيوي في الترتيبات المستقبلية كما في الوساطة مع حركة حماس من أجل إعادة المحتجزين الإسرائيليين لما تمتلكه من أوراق ضغط على الحركة ولمكانتها في المنطقة، وبالتالي، يجب أن يتم تنسيق كافة الأعمال العسكرية في رفح معها وتجنّب تأزيم العلاقة معها.

٤.٢ علاقة إسرائيل مع الأردن

دفعت الحرب على غزة إلى توتير العلاقة مع الأردن، وفي ١ تشرين الثاني ٢٠٢٣، استدعى الأردن سفيره لدى إسرائيل، متهماً إسرائيل بخلق «كارثة إنسانية غير مسبوقة» وقتل الأبرياء في غزة. كما منع الأردن السفير الإسرائيلي من العودة.

من جهة أخرى، اعترض سلاح الجو الأردني صواريخ ومسيرات إيرانية في ١٤ و١٥ نيسان شاركت بالهجمة على إسرائيل، بررت الأردن ذلك أنه دفاع عن سيادتها في مواجهة «انتهاك مجالها الجوي».

يجسد التوتر الدبلوماسي والمشاركة في صد الهجوم الإيراني من جهة أخرى تعقيد التزازنات التي تحاول الأردن اتباعها في علاقاتها مع إسرائيل بما يتيح لها إمساك العصا من المنتصف. وتكشف تفاعلات العلاقة بين إسرائيل والأردن خلال الحرب على قطاع غزة، وما أفرزته من احتجاجات شعبية داخل الأردن، أن القرارات الإستراتيجية التي تتخذها إسرائيل على صعيد الأمن القومي تؤثر بشكل مباشر على الأردن، بما فيها: ١) مساعي إسرائيل لإنهاء عمل وكالة الأونروا الذي ينعكس بشكل مباشر على الأردن باعتبارها الدولة المستضيفة الأكبر للاجئين الفلسطينيين. ٢) جيو سياسياً: تتوسط الأردن في موقعها بين إسرائيل وأعدائها في الشرق الأوسط (خصوصاً إيران والجماعات الموالية لها في العراق وسورية)، الأمر الذي يجعل سياسات إسرائيل العسكرية الإقليمية عاملاً مؤثراً على أوضاع الأردن. ٣) ممارسات إسرائيل خلال الحرب على قطاع غزة ساهمت في إثارة غضب شعبي واسع في الأردن مما يضع العلاقة بين الأردن وإسرائيل باستمرار أمام إمكانية للتدهور.

٤.٣ اتفاقيات أبراهام ومشاريع التطبيع

شهدت علاقات إسرائيل مع دول «السلام الابراهيمي « استقراراً على مدار العام الماضي. منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، دخلت العلاقات مرحلة جديدة، حيث برزت مواقف حادة من بعض الدول كالإمارات التي أدانت هجوم ٧ أكتوبر.[٢٦]

من ناحية أخرى، أدّى هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة إلى تعطيل مشروع التطبيع بين إسرائيل والسعودية برعاية أميركية، بشكل مؤقّت، حيث عاد الحديث عنه كجزء من مشروع سياسي أميركي بعد انقضاء أشهر من الحرب وسط اشتراط سعودي بالتزام إسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية.[٢٧]

من ناحية ثالثة، على الرغم من عدم وجود علاقات رسمية بين إسرائيل وقطر، فإن العلاقة بينهما شهدت توتراً كبيراً واتهامات إسرائيلية لقطر بتمويل حماس واستضافة قياداتها وتبنّي موقفها وعدم ممارسة دورها كوسيط في المفاوضات وسط دعوات لتصنيفها كدولة «إرهابية»،[٢٨] كل ذلك بموازاة تحريض من بعض الجهات الرسمية عليها ومعارضة بعض الشخصيات الأمنية واتخاذ قرار بحظر بث قناة الجزيرة في إسرائيل.[٢٩]

٤.٤ علاقات إسرائيل مع تركيا

بعد التحسن الذي طرأ على علاقات إسرائيل وتركيا قبل ٧ أكتوبر، عادت العلاقات للتوتر من جديد. في ١١ تشرين الأول، أدان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحصار الإسرائيلي وقصف غزة باعتبار ذلك «مذبحة» وعرض الوساطة التركية. وفي وقت لاحق، أكد أن حماس ليست «منظمة إرهابية» وإنما حركة تحرر وطني ومقاومة. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٣، وصف أردوغان إسرائيل بأنها «دولة إرهابية» واتهمها بالإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، بينما نظر المسؤولون الأتراك في اتخاذ إجراءات قانونية ضد القادة الإسرائيليين. وسلّطت الردود الإسرائيلية الضوء على دعم تركيا لحماس، وهو ما نفته تركيا، ثم تصاعدت التوترات الدبلوماسية مع سحب إسرائيل دبلوماسييها من تركيا. في شباط ٢٠٢٤، حذّرت المخابرات التركية إسرائيل من استهداف عناصر حماس على أراضيها. وفي وقت لاحق، ألقي القبض على العديد من الأفراد في تركيا بتهمة التجسّس لصالح إسرائيل. في أيار ٢٠٢٤، أوقفت تركيا العلاقات التجارية مع إسرائيل وانضمت إلى جنوب إفريقيا في دعوى قضائية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية. وأوضحت السلطات التركية أن أكثر من ١٠٠٠ من سكان غزة، وليس أعضاء حماس على وجه التحديد، يتلقون العلاج الطبي في تركيا.

وكنا قد رصدنا في تقارير مدار الإستراتيجية السابقة العلاقة الإسرائيلية– التركية، في أوقات تراجعها وتوترها ثم في أوقات إعادة ترميمها.[٣٠] بيد أن الحرب الحالية اندلعت في ظل عاملين اثنين: الأول، عدم اكتمال سياق «المصالحة» بين البلدين واللذين تضررت العلاقات بينهما منذ حادثة سفينة مرمرة عام ٢٠١٠. الثاني، أن الحرب اندلعت وسط تراجع شعبية حزب الرئيس أردوغان وخسارته الانتخابات المحلية في مواقع إستراتيجية داخل تركيا. تشير التطورات بين تركيا وإسرائيل خلال الحرب الى أن التوترات والمقاطعات قد تصبح كرة متدحرجة خصوصاً في ظل احتمالية استضافة تركيا قياداتٍ من حماس في «اليوم التالي» للحرب.

٤.٥ هجوم ١٤ نيسان الإيراني -إعادة ضبط لقواعد المواجهة؟

عمق هجوم إيران في ١٤ نيسان على إسرائيل والتصدّي له من خلال حلف إقليمي أميركي، من الآثار التي تركها هجوم ٧ أكتوبر على صورة إسرائيل باعتبارها دولة هشة إستراتيجياً، وأثار أسئلة حول قدرتها على الدفاع عن نفسها في المنطقة بدون الدعم الأميركي المستمر.

في القراءات الإسرائيلية، برز منظوران مختلفان فيما يتعلق بالهجوم الإيراني وعملية التصدّي له. الأول، النهج السياسي الإستراتيجي الذي يجادل بأن إسرائيل وحدها لم يكن بإمكانها التصدّي للهجوم الإيراني دون دعم كبير من نظام الدفاع الأميركي، وتؤكد وجهة النظر هذه على أهمية تركيز إسرائيل على هندسة نظام الدفاع الجوي الإقليمي، الذي ترعاه الولايات المتحدة وتشارك فيه الدول العربية، والذي

يهدف إلى تعزيز التحالف الإقليمي ضد إيران والحفاظ على الاستقرار. ويعتقد أصحاب هذا النهج أن على إسرائيل الاستفادة من الوضع الدولي للضغط من أجل فرض عقوبات اقتصادية على إيران، لا سيما استهداف برامجها الصاروخية والطائرات بدون طيار، بدلاً من السعي إلى رد عسكري مباشر.[٣١] أما المنظور الثاني، وهو النهج العسكري- الأمني التقليدي، فيُسلّط الضوء على التهديدات المباشرة التي تشكلها تصرفات إيران، ويدعم الانتقام العسكري المباشر لحماية الأمن القومي الإسرائيلي. يؤكد هذا النهج على الديناميات المتغيرة للصراع الإسرائيلي- الإيراني، مما يشير إلى أن إسرائيل تواجه الآن معادلة إستراتيجية جديدة تفرضها إيران، وهو ما يُعقّد العمليات الإسرائيلية المستقبلية ضد المصالح والشخصيات الإيرانية الرئيسة. وأشار رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق أهارون حاليفا إلى أن إسرائيل تستعد لأوقات صعبة في المستقبل بسبب هذا التصعيد.[٣٢]

خامساً: علاقات إسرائيل مع المؤسسات الدولية

اتخذت علاقة إسرائيل مع المؤسسات الدولية نواحي عديدة منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة: من ناحية، توالت الهجمات الإسرائيلية الرسمية على المؤسسات الدولية وفي مقدّمتها الأمم المتحدة بذريعة عدم تبنّي الرواية الإسرائيلية بشكلٍ كامل بما تضمّنته من مزاعم تم تفنيد جزء كبير منها لاحقاً، وفي أعقاب إصدار بعض التقارير حول ما ترتكبه إسرائيل من جرائم وتجويع متعمّد في غزة، ووصفت المنظمة بأنها «كيان إرهابي» و «عائق أمام السلام»،[٣٣] وقد وصل الأمر إلى قيام ممثلها في المؤسسة جلعاد أردان بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة من على منصّتها، ومنع بعض المنظمات الدولية من زيارة السجون والمعتقلات مثل الصليب الأحمر.[٣٤] من ناحية ثانية، انتقلت علاقة إسرائيل مع الأونروا من حالة «العداء» ضدّها على مدار السنوات الماضية إلى الهجوم المباشر والكامل والضغط لوقف تمويلها والرغبة بإنهاء دورها بشكلٍ كامل في «اليوم التالي» للحرب،[٣٥] وتقديم مقترحات قوانين للكنيست لتصنيفها كـ «منظمة إرهابية».[٣٦]

من ناحية ثالثة، دخلت إسرائيل في مرحلة جديدة من العلاقة مع المحاكم الدولية مع رفع دعوى قضائية ضدّها بتهمة ارتكاب الإبادة في محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من الأصوات المعارضة للتعامل مع المحكمة، امتثلت إسرائيل أمامها وقدّمت مرافعة للدفاع عن نفسها. في المقابل يشكل قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٠ أيار ٢٠٢٤ تقديم طلبات للدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة الجنائية الدولية لإصدار أوامر قبض في ما يتصل بالحالة في دولة فلسطين بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت حدثاً نوعياً إستراتيجياً ستكون له آثار وتداعيات على مكانة إسرائيل الدولية وعلاقتها الاقتصادية والسياسية وعلى مشاريع التعاون التي تقيمها خاصة مع الدول الموقعة على ميثاق روما.

هذه القضية مرشحة لتداعيات وتطورات مهمة، ومما لا شك فيه أن إسرائيل ستقوم باتباع إستراتيجية

نـزع شـرعية المحكمـة ومـن يقـف علـى رأسـها، وسـتعمل علـى الاسـتعانة بالـدول الحليفـة خاصـة الولايـات المتحـدة مـن أجـل إعاقـة عملهـا، مـع ذلـك فـإن مجـرد إعـلان المدعـي العـام شـكل خطـوة جديـدة فـي التعامـل مـع إسـرائيل ومحاسـبتها.

سادساً: الاحتجاجات الشعبية- الانتفاضة الطلابية وتداعياتها

كان مـن إسـقاطات الحـرب علـى غـزة عـودة القضيـة الفلسـطينية لتتصـدّر الاهتمـام الدولـي، ودفعـت متغيـرات الإعلام الرقمـي والتغير الجيلـي إلـى عولمـة القضيـة الفلسـطينية وتحولهـا إلـى قضيـة عابـرة للمجتمعـات والجغرافيـات، وقـد انعكـس ذلـك فـي مسـتويين: الأول حمـل جنـوب إفريقيـا- بمـا يمثّلـه إرثهـا فـي مواجهـة الأبارتهيـد والاسـتعمار- قضيـة الإبـادة أمـام محكمـة العـدل الدوليـة، والدعـم الـذي قدمتـه دول الجنـوب للفلسـطينيين مقابـل دعـم دول الغـرب المركزيـة لإسـرائيل؛ وثانيـاً انطـلاق الاحتجاجـات الشـعبية فـي قلـب الـدول التـي شـكّلت تاريخيـاً خنـدق الدعـم لإسـرائيل، وفـي مقدّمتهـا الولايـات المتحـدة وبريطانيـا، والتـي تصاعـدت بشـكلٍ خـاص بعـد قمـع الحـراك الطلابـي فـي جامعـة كولومبيـا، وانتشـاره إلـى الجامعـات الأميركيـة وثـم الأوروبيـة ودول أخـرى حـول العالـم، وقـد تحـول حـرم جامعـات مهمـة فـي الولايـات المتحـدة إلـى مـلاذ ومعقـل للحركـة الطلابيـة والثقافيـة والأكاديميـة المناهضـة للنظـام الإسـرائيلي، واتهامـه بارتـكاب الإبـادة الجماعيـة ضـد الشـعب الفلسـطيني.

كان مـن إسـقاطات الحـرب علـي غـزة عـودة القضيـة الفلسـطينية لتصدر الاهتمـام الدولـي؛ ودفعـت متغيـرات الإعـلام الرقمـي والتغيـر الجيلـي إلـى عولمـة القضيـة الفلسـطينية وتحولهـا إلـى قضيـة عابـرة للمجتمعـات والجغرافيـات.

تؤشـر هـذه الاحتجاجـات إلـى أن الصـراع حـول المسـألة الفلسـطينية وإسـرائيل أصبـح جـزءاً مـن المنازعـات السياسـية الداخليـة فـي دول عـدّة، وهـو مـا يبـرز بشـكل خـاص فـي الولايـات المتحـدة وأوروبـا:

١. تراجـع صـورة إسـرائيل كضحيـة، إذ باتـت تُعتبـر دولـة معتديـة فـي نظـر الـرأي العـام العالمـي، ومتهمـة بارتـكاب إبـادة جماعيـة وانتهـاك المواثيـق الدوليـة.
٢. أظهـرت الاحتجاجـات وانضمـام مثقفـين وفنانـين معروفـين لدعـوى وقـف إطـلاق النـار تراجـع الخـوف مـن الاتهـام بـ «معـاداة السـامية» التـي طالمـا اسـتخدمتها إسـرائيل ضـد منتقديهـا.
٣. فشـل «الهسـبراه» الإسـرائيلية وحمـلات الترهيـب التـي تقودهـا جماعـات الضغـط المسـاندة لإسـرائيل، علـى الرغـم مـن أن الحـرب لـم تنتـه بعـد، وأنـه مـن المرجـح أن يسـتمر الضغـط علـى الجماعـات المنظمـة للاحتجاجـات مـن أجـل عرقلـة عملهـا. فـي هـذا السـياق، يُمكـن الإشـارة إلـى الموقـع الإسـرائيلي «كنـاري ميشـن» الـذي يُمـارس الإرهـاب الإلكترونـي ضـد ناشـطي الاحتجاجـات التـي اجتاحـت الجامعـات الأميركيـة ضـد حـرب الإبـادة علـى غـزة، وهـو مـا يُـراد منـه مضايقـة هـؤلاء الأشـخاص وسـط دعـوات للقتـل والاغتصـاب.

٤. انتظام النزاع السياسي في داخل الدول الغربية ينعكس في اصطفاف أحزاب أقصى اليمين واليمين الشعبوي إلى جانب إسرائيل، مقابل انتظام اليسار والأحزاب التقدّمية إلى جانب فلسطين.
٥. التحقيق مع رئيسات الجامعات الأميركية، والتصيد الذي يلاحق الجامعات العريقة تحت تهم تهاون مع «معاداة السامية» يتحول إلى «المكارثية الجديدة» (Neo-McCarthyism)، لكنه يتحول في الوقت نفسه إلى كرة مرتدة ومغذٍ للنفور من إسرائيل ويُسهم في تآكل شرعيتها.

فشل «الهسبراه» الإسرائيلية خلال الحرب على قطاع غزة؟

ترتبط «الهسبراه» الإسرائيلية، أو الدبلوماسية العامة، بشكل أساسي بصراعاتها العسكرية، بهدف تبرير الحروب المتكررة والاحتلال المستمر. تستخدم إسرائيل إستراتيجية سردية مزدوجة: شيطنة الخصوم من خلال تأطيرهم بعبارات لها صدى خاص لدى الجماهير الغربية وتبييض صورتها كدولة ديمقراطية متقدمة تكنولوجيا وتنتمي لمجتمع «دول العالم الحديثة والديمقراطية». وتشكل «الهسبراه» جزءاً أساسياً من سياسات إسرائيل الخارجية، ويتم عادة إعادة تشكيل إستراتيجياتها وهيكليتها المؤسساتية باستمرار على ضوء مسلسل طويل من الفشل خلال العقود الأخيرة.
تؤكد إعادة تنشيط وزارة الدبلوماسية العامة الإسرائيلية (بموجب تشكيل الحكومة الإسرائيلية في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٣) ومن ثم تفكيكها (بعد أيام من هجوم ٧ أكتوبر) على التحديات المستمرة التي تواجه «الهسبراه» الإسرائيلية. فقد فشلت الوزارة، التي أنشئت بتوقعات عالية واستثمارات كبيرة، في تقديم تواصل دولي فعال خلال اللحظات الحرجة، مما أدى إلى استقالة رئيسها، غاليت ديستل أتباريان (Galit Distel Atbaryan). ويشير إنشاء رئيس الوزراء نتنياهو لاحقا لـ «سلطة الهسبراه الوطنية» داخل مكتبه إلى تحول نحو جهد دعائي أكثر مركزية وفعالية، دون أن يحقق نتائج ملموسة وسط انهماك إسرائيل في الحرب أكثر من «تسويق» الحرب. ومع ذلك، فإن الافتقار الأولي للاستعداد والتنسيق في إستراتيجية الاتصالات الإسرائيلية خلال الأيام الأولى من الصراع يسلط الضوء على القيود المتأصلة وعدم فعالية البنية التحتية للدبلوماسية العامة الإسرائيلية، وهو ما أشرنا إليه في تقارير «مدار» السابقة.

الجدول (٥): إضاءة على عمل الدبلوماسية العامة الإسرائيلية («الهسبراه») خلال الحرب على غزة

على مستوى الولايات المتحدة، تراجعت مكانة إسرائيل بشكلٍ كبير خاصة بين الشباب خلال الحرب، ويشير استطلاع لمعهد «غالوب» (Gallup International Association) نشر في آذار ٢٠٢٤ إلى تدهور مكانة إسرائيل في المجتمع الأميركي عموماً، وفي أوساط شريحة الشباب على وجه الخصوص. فقد أشار الاستطلاع إلى أن ٥٨٪ من الأميركيين لديهم موقف إيجابي من إسرائيل مقارنة مع ٧٥٪ عام ٢٠٢١. ويوضح الاستطلاع أن السبب الأساسي لتراجع مكانة إسرائيل في المجتمع الأميركي تعود إلى مواقف الشباب الأميركي (١٨-٣٤ عاماً) منها، حيث يملك ٣٤٪ من الشباب موقفاً إيجابياً من إسرائيل مقارنة مع ٦٤٪ عام ٢٠٢٣. كما أن ٥٣٪ من الأميركيين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مقابل معارضة ٣٤٪، وفي صفوف الديمقراطيين تصل نسبة التأييد إلى ٧٤٪.[٣٧]

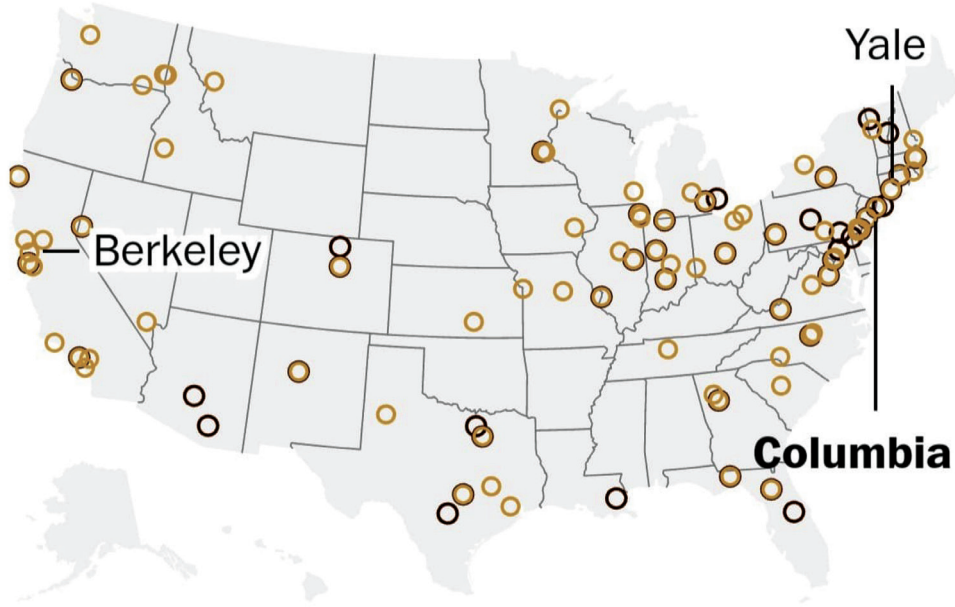

الشكل (١): انتشار الجامعات الأميركية التي تقيم احتجاجات واعتصامات مناصرة للفلسطينيين كما نشرتها جريدة الواشنطن بوست في ١٧ نيسان ٢٠٢٤

لم يقتصر تراجع شعبية إسرائيل في صفوف الشباب، وإنما طال ذلك صفوف المجموعة الأفنجيلية، التي كانت تعتبر القاعدة الشعبية الأكثر تأييداً لإسرائيل وللحزب الجمهوري. كما أن بلدات أميركية أصدرت بيانات تطالب بوقف الحرب على غزة. شنّت إسرائيل حملة ضد بعض الجامعات الأميركية بسبب تمكينها للحراك الاحتجاجي ضد إسرائيل، وشاركتها في الهجوم نخب أكاديمية إسرائيلية. وقد كشف تقرير واسع لصحيفة «هآرتس» عن حجم المقاطعة الأكاديمية غير المسبوقة ضد المؤسسات والمحاضرين الإسرائيليين.[٣٨] تتهم أوساط أكاديمية دولية المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل بالمشاركة في الحرب على غزة أو التواطؤ معها، دون اتخاذ أي موقف أخلاقي من حرب الإبادة، أو تدمير المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية في غزة واستهداف محاضريها.

الصوت اليهودي للسلام (Jewish Voice for Peace) هي منظمة يهودية يسارية أميركية مناهضة للصهيونية تأسست عام ١٩٩٦، ترفض احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وتدعم حملة المقاطعة ضد إسرائيل	JEWISH VOICE FOR PEACE
منظمة «إذا لم يكن الآن» (IfNotNow) هي مجموعة يهودية يسارية أميركية تعارض الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. تأسست خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠١٤. يتظاهر أعضاؤها ضد السياسيين والسياسات الأميركية والمؤسسات التي تدعم الاحتلال، عادةً من خلال ممارسة ضغوط من خلال العمل المباشر والظهور في وسائل الإعلام.	IFNOTNOW
طلاب من أجل العدالة لفلسطين (Students for Justice in Palestine): منظمة طلابية مؤيدة للفلسطينيين في الجامعات في الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا، وتأسست عام ٢٠١١ في جامعة كاليفورنيا. قامت بحملات للمقاطعة ضد الشركات التي تتعامل مع إسرائيل ونظمت فعاليات حول انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل.	SJP STUDENTS FOR JUSTICE IN PALESTINE

الجدول (٦): أهم الحركات الطلابية الداعمة للقضية الفلسطينية في الولايات المتحدة

إجمال

فشلت جهود الحكومة الإسرائيلية في الاستفادة من هجمات ٧ أكتوبر لتحسين مكانتها الدولية. وعلى العكس من مساعيها فقد أدّت ممارساتها الوحشية في غزة والضفة الغربية إلى المساس بصورتها ومكانتها، وباتت مهدّدة بخطر تآكل شرعيتها دولياً، في ظل استمرار تجاهلها للقوانين الدولية، والظهور في صورة الدولة التي تعمل فوق القانون بحماية من الولايات المتحدة ودعمٍ منها. سيكون لهذه التفاعلات تداعيات كبيرة على سمعة إسرائيل الدولية على المدى البعيد.

يتمثّل التحول الحاسم في عولمة القضية الفلسطينية، التي ظهرت ترجمتها في احتجاجات جماهيرية وطلابية واسعة النطاق في الجامعات الكبرى والمدن في الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى حول العالم. وقد تبنّت هذه الاحتجاجات مطالب وقف الحرب وسحب الاستثمارات من الشركات المرتبطة بإسرائيل، ومقاطعة الأوساط الأكاديمية والفعاليات الثقافية الإسرائيلية. تهدد هذه الحركة المتنامية بنزع الشرعية عن النظام الإسرائيلي، بشكل مشابه لحركة نزع الشرعية عن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وهو ما يعكس تحولاً محورياً في مستقبل المسألة الفلسطينية.

تخلق الاحتجاجات الطلابية الدولية الواسعة في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا والمكسيك وغيرها تحدياً كبيراً لشرعية النظام الإسرائيلي، ويُشير توسّعها إلى تراجع الخوف من اتهامات «معاداة السامية». ومن المرجح أن يكون لهذا الأمر آثار دائمة على إسرائيل، خاصة في ظل حكومة يمينية متطرفة، تضرّ بالجهود الدبلوماسية المتاحة لتحسين صورتها الدولية. من ناحية أخرى، على الرغم من التأثير العملي المحدود لقرار محكمة العدل الدولية، فإنه ساهم في المس بصورة إسرائيل، وعزّز من النشاط العالمي المناهض لها ويتوقع أن يعزز قرار المدعي العام للجنائية الدولية بطلب إصدار أوامر اعتقال لنتنياهو وغالنت إلى إحراج العديد من مؤيدي إسرائيل والدفع نحو عزلة إسرائيل وربما تحولها في المدى القريب إلى دولة منبوذة.

الهوامش

١ بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان على الرابط التالي: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state?lang=Arabic

٢ يتسحاق غال، بالنسبة لإسرائيل: ربط الشرق الأوسط بسكة حديد هو رافعة اقتصادية وجيو–سياسية، معهد ميتافيم: المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية، بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/GfXU

٣ INSS, "Israel's greatest threat in 2023", by MEE staff, Published on Jan 24, 2023. See: https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2023/01/Israels-greatest-threat-in-2023-is-breakdown-of-relations-with-West-Report-Strategic-Assessment-2023-Middle-East-Eye-for-site.pdf

٤ باراك رابيد، « تقرير وزارة الخارجية يحذر من تداعيات الثورة القانونية على مكانة إسرائيل الدولية»، في موقع والا الإخباري، بتاريخ ٤ أيار ٢٠٢٣. الرابط: https://news.walla.co.il/item/3576409

٥ Anadolu Stuff, "Western countries oppose cease-fire in Gaza as humanitarian crisis unfolds", on Oct 27, 2023. See: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/western-countries-oppose-cease-fire-in-gaza-as-humanitarian-crisis-unfolds/3034047

٦ الداد شبيط وآخرون، «سيوف حديدية» عشية زيارة الرئيس بايدن، سلوك الولايات المتحدة وتوصيات لسياسيات، معهد دراسات الأمن القومي، ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/biden-war-visit/

٧ أر تي أرابيك، «بايدن يحذر إسرائيل من «تكرار أخطاء» الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول»، بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/Ehv-

٨ براهام بن تسفي، «زيارة بايدن لإسرائيل: الرجل المسؤول وصل»، يسرائيل هيوم، ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/14722964

٩ معاريف، بين إسرائيل لأوكرانيا، الصعوبة التي تواجهها أميركا في تقديم المساعدات العسكرية، معاريف، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.maariv.co.il/news/military/Article-1046789

١٠ Yinon Shalom Yitach, "Here›s how far reaching the US sanctions on Israeli settlers are – explainer", in JPOST, on Feb 11, 2024. See: https://www.jpost.com/business-and-innovation/banking-and-finance/article-785431#google_vignette

١١ للمزيد حول كتيبة نتساح يهودا، انظر/ي وليد حباس، ««نيتسح يهودا»». كتيبة يمينية متدينة ومتمردة في الجيش الإسرائيلي تعمل داخل الضفة الغربية»، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٢. الرابط: https://short-link.me/GsST

١٢ Yasmeen Abutaleb, "Biden says Israel's military conduct in Gaza has been 'over the top'", in Washington Post, on Feb 8, 2024. See: https://www.washingtonpost.com/politics/2024/08/02/biden-israel-gaza-speech-netanyahu/, and also see: https://www.timesofisrael.com/netanyahus-post-war-plan-for-gaza-strip-draws-cool-us-reception/.

١٣ يوآف فرومر، «نحن لم نعد الرابحين؟ العلاقات الإسرائيلية الأميركية في فخ ٢٢»، موقع واي نت الإخباري. بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/Gg1I

١٤ بن سماوليس، بايدن: «لا يمكن العودة للوضع القائم قبل ٧ أكتوبر– المرحلة القادمة: حل الدولتين»، هآرتس، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-10-25/ty-article/.premium/0000018b-6803-d979-a3bb-eb77eea90000

١٥ The Brussles Times, "Eu resumes Funding to UN refugee agency for the Palestinian population", on March 5, 2024. See: https://www.brusselstimes.com/952424/eu-resumes-funding-to-un-refugee-agency-for-the-palestinian-population

١٦ آساف أوني، «موجة ضد إسرائيل في أوروبا، تقليص ميزانيات، ومنع الاستثمار والاعتراف بالدولة الفلسطينية»، غلوبس، بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001474625

١٧ عيناف حلبي، «الاتحاد الأوروبي: إسرائيل تجوع غزة عن قصد: وتستعمل التجويع كسلاح»، موقع واي نت الإخباري، بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/s17ssjs0t

١٨ معاريف، «بدون مشاركة إسرائيل: الخطة المخزية للاتحاد الأوروبي لإنهاء الحرب»، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-1070197

١٩ من المهم الإشارة إلى أن هذه الاستطلاعات لحظية، وتعبر عن المناخ العام في ذروة الحرب، ولا يجب أن تعكس تحولات بعيدة الأمد في مواقف الشعوب الأوروبية. الرابط: https://yougov.co.uk/politics/articles/48218-israel-palestine-fundamental-attitudes-to-the-conflict-among-western-europeans، بالإضافة الى: https://www.aa.com.tr/en/europe/-nearly-60-of-germans-perceive-israel-as-foreign-survey/3088495

٢٠ اركادي ميل–مين، «من روسيا مع الكراهية؟»، معهد دراسات الأمن القومي، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/Gg3j

٢١ روعي بن تسور، «ماذا يعتقد الجمهور الإسرائيلي في ما يخص العلاقات مع الصين؟»، في معهد الأمن القومي الإسرائيلي، نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/GseX

٢٢ يعيل ابسيرا، «لأفريقيا علاقات مركبة مع إسرائيل، ورد فعل القارة على الحرب مركبة أيضا»، هآرتس، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/world/africa/2023-11-19/ty-article/.premium/0000018b-d93d-d168-a3ef-ddff24440000

٢٣ محمد العربي، «على عكس أوروبا، لماذا تعاطفت أفريقيا مع المقاومة الفلسطينية؟»، موقع الجزيرة، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/Gg35

٢٤ أميرة محمد عبد الحليم، «الحرب على غزة تكشف أبعاد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21044.aspx

٢٥ آنا برسكي، «الرئيس البرازيلي في تصريح مخزٍ: «عمليات إسرائيل في غزة مثل هتلر»»، معاريف، ١٨ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-1077194

٢٦ باراك رافيد، «الإمارات في إدانة عربية هي الأولى: هجوم حماس ضد إسرائيليين هو تصعيد خطير»، موقع واللا الإخباري، بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://news.walla.co.il/item/3614628

٢٧ يديعوت أحرنوت، «ستكتفي السعودية بالتزام إسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية من أجل التطبيع»، يديعوت أحرنوت، بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rjig1kcqp

٢٨ إيتمار آيخنر، «مرة أخرى الوزير بركات يهاجم قطر: أطالب بتصنيفها كدولة إرهابية»، يديعوت أحرنوت، بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/sylu6k0wr

٢٩ ايتمار آيخنر، «الحكومة قررت إغلاق قناة الجزيرة في إسرائيل»، يديعوت أحرنوت، بتاريخ ٥ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/entertainment/article/rj8nuc4fa

٣٠ راجع/ي تقرير مدار الاستراتيجي عن السنوات السابقة، مشهد العلاقات الخارجية. الرابط: https://short-link.me/Gg3G

٣١ غيورا ايلاند، «هنالك أفضليات: إسرائيل تستطيع عدم الرد على الهجوم الإيراني»، موقع القناة ١٢ الإخباري، بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.mako.co.il/news-columns/2024_q2/Article-218be3834abde81026.htm?Partner=interlink

٣٢ نير كوهن، «الجنرال احتياط بريك: الاغتيال في دمشق: لعب بالنار، ومن شأنه أن يشعل حرباً إقليمية»، موقع واي نت الإخباري، بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/b110yb3jr

٣٣ انظر/ي مثلا: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-1071314

٣٤ حان ماعنيت، «هل نتنياهو يشبه حماس؟ إنه يفقد رباطة جأشه»، في هآرتس، بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2024-03-04/ty-article-opinion/.premium/0000018e-0974-d6be-afff-4d75f6820000

٣٥ مدار، «إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب: قراءة في الأسباب والتداعيات»، ورقة تقدير موقف. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، بتاريخ ١٩ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/Eowl

٣٦ للمزيد، أنظر/ي: الراصد القانوني، «مشروع قانون يصنّف وكالة الأونروا على أنها منظمة إرهابية»، المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية– مدار، منشور بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/Gngn

٣٧ تسيفي سمولوفيتش، «استطلاع في الولايات المتحدة: تأييد إسرائيل في أدنى مستوى منذ عشرين عاما، فجوة كبيرة بين الكبار والشباب»، موقع واي نت الإخباري، بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/hyufch76t

٣٨ اور قاشتي، «»ليس هذا الوقت لدعوة محاضرين من إسرائيل»، في الأكاديميا يواجهون مقاطعة غير مسبوقة»، هآرتس، بتاريخ، ١١ نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/magazine/2024-04-11/ty-article-magazine/.highlight/0000018e-c768-dfe9-a19f-f76d8bea0000